

Distr.: General
11 September 2023
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى،
ياو اغبتسي*

موجز

يستعرض هذا التقرير، الذي يقدم وفقاً لولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، حالة حقوق الإنسان في الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، استناداً إلى المعلومات المتاحة للخبير المستقل.

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/51 المعتمد في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الذي مدّد فيه المجلس ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وطلب إليه أن يرفع تقريراً خطياً إلى المجلس في دورته الرابعة والخمسين وإلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.
- 2- ويستند هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، إلى المعلومات التي أتاحتها للخبير المستقل السلطات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة - لا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) - الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى شهادات ضحايا وجمعيات.
- 3- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكّن الخبير المستقل من القيام بزيارتين رسميتين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، من 20 إلى 29 تموز/يوليه 2022، ثم من 7 إلى 17 شباط/فبراير 2023.
- 4- ويودّ الخبير المستقل أن يثني على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتعاونها، ويرحب بالمشاركة المنتظمة والشخصية لأرنو جويابي أبازين، وزير الدولة لشؤون العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة وحافظ الأختام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في مختلف الحوارات التفاعلية التي نظمت خلال دورات مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

ثانياً- السياق العام للبلد

ألف- السياق السياسي

1- الوضع السياسي

- 5- لا يزال الوضع السياسي، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، يتسم بتوترات سياسية وأزمة دستورية ناتجة عن قرار المحكمة الدستورية، في أيلول/سبتمبر 2022، إلغاء مراسيم رئاسية تتعلق بإنشاء لجنة تتولى صياغة دستور جديد. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقّع رئيس الجمهورية مراسيم تتعلق بإقالة دانييل دارلان من منصبها بصفقتها رئيسة للمحكمة الدستورية وتعيين قاضيين آخرين في السلطة القضائية. وعيّن جان - بيير وابوي رئيساً جديداً للمحكمة. وأدى هذا الإجراء، الذي اعتبره جانب من جهاز العدالة غير دستوري، إلى إضراب بعض القضاة والمحامين الذين أبدوا تمسكهم باستقلال القضاء.
- 6- وقد أثار مشروع الاستفتاء الدستوري الذي أطلقه الرئيس فوستين أرشانج تواديرا وقرار الحكومة إقالة السيدة دارلان انتقادات شديدة من بعض المعارضة، بما في ذلك حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى، والحزب الأفريقي من أجل تحول جذري ومتكامل للدول، والكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور ومنظمات المجتمع المدني. وأنشأت المعارضة منبراً موسعاً تحت اسم "مجلس الصمود والانتقال" في تشرين الثاني/نوفمبر 2022⁽¹⁾ بهدف معارضة إجراء أي تعديل على الدستور يجيز الترشح لولاية رئاسية ثالثة⁽²⁾. ولا يُجيز الدستور الذي اعتمد في عام 2016 ترشح الرئيس لولاية ثالثة.

(1) انظر S/2023/108.

(2) منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2023/2022: حالة حقوق الإنسان في العالم، الصفحة 393 (النسخة الفرنسية).

- 7- وفي 20 كانون الثاني/يناير 2023، صادقت المحكمة الدستورية على القانون الذي يُنظم إجراءات الاستفتاء الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في 28 كانون الأول/ديسمبر 2022 وأذنت بإصداره من جانب رئيس الدولة. وفي حين لاقى القرار استحسان الأحزاب السياسية المقربة من السلطة، فقد أعربت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني عن عدم موافقتها. وقد أدى هذا المناخ السياسي إلى استقطاب ثنائي للمجتمع المدني ووسائل الإعلام، تميز بظهور كتلة موالية للحكومة وكتلة معارضة.
- 8- وفي 30 أيار/مايو 2023، قرر الرئيس تواديرا إجراء استفتاء دستوري ودعا هيئة الناخبين للتصويت في 30 تموز/يوليه 2023⁽³⁾ على مشروع الدستور الجديد. وأثار هذا القرار، الذي رحب به الحزب الحاكم وحلفاؤه، غضب المعارضة وجماعات المجتمع المدني.

2- تقلص الحيز المدني

- 9- رافق تصاعد التوترات السياسية الناجمة عن مشروع الاستفتاء الدستوري تقلص الحيز المدني الذي تخللته سلسلة من أعمال التهريب والتهديد والقمع ضد جزء من المجتمع المدني ووسائل الإعلام وأحزاب المعارضة، موثقة بشهادات وبيانات وأدلة داعمة من عدة منظمات دولية⁽⁴⁾.
- 10- وقُيدت حرية التظاهر والتجمع بشكل خاص منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022. وبحسب بيانات جمعتها منظمة دولية غير حكومية⁽⁵⁾، فإن أحزاباً من المعارضة المعارضة على مشروع الاستفتاء على الدستور، حرمت من حقوقها في التظاهر بينما سُمح للأحزاب المؤيدة للاستفتاء بممارسة حريتها في التجمع تحت إشراف سلطات إنفاذ القوانين. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن بعض انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة التي سبقت حملة الاستفتاء.
- 11- وتعرض أعضاء منظمات المجتمع المدني المعارضة لمراجعة الدستور لأعمال التهديد والتهريب على نطاق واسع، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، مما دفعهم إلى الحد من أنشطتهم خوفاً من المساس بحياتهم وإلحاق الأذى بأقاربهم وممتلكاتهم. وخلال اجتماع عقد في شباط/فبراير 2023 حضره الخبير المستقل ومجموعة من منظمات المجتمع المدني، أعربت الأخيرة عن أسفها لتقلص الحيز المدني، واستتكرت أيضاً أعمال التهديد والتهريب ونقص الحماية التي يواجهها بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتؤكد هيومن رايتس ووتش⁽⁶⁾ هذه الأقوال نقلاً عن عدة شهادات لأعضاء المجتمع المدني الذين تعرضوا للتهديد والاضطهاد بسبب معارضتهم لمشروع الاستفتاء.
- 12- واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة خطاب الكراهية وانتشار حملات التضليل، على الرغم من الجهود العديدة التي بذلتها الحكومة وشركاؤها. وقد تعرضت بعض وسائل الإعلام للتضييق في أداء مهمتها المتمثلة في تغطية أحداث سياسية معينة وإعلام الرأي العام. وتصف تقارير عديدة⁽⁷⁾ وقائع تتعلق بتقييد حرية الإعلام، حيث تعرضت وسائل الإعلام، منذ بدء مبادرات الاستفتاء على الدستور، لأعمال التهديد والتهريب والرقابة، مما دفع المجلس الأعلى للاتصال إلى التعبير عن قلقه البالغ إزاء الوضع. فعلى سبيل المثال، في 25 تموز/يوليه 2023، منع عناصر من الهيئة الوطنية للانتخابات صحفيتين من

(3) جمهورية أفريقيا الوسطى، المرسوم رقم 23-134 المؤرخ 30 أيار/مايو 2023 المتعلق بدعوة هيئة الناخبين للمشاركة في الاستفتاء الدستوري.

(4) هيومن رايتس ووتش، "جمهورية أفريقيا الوسطى: تقلص الحيز المدني"، 4 نيسان/أبريل 2023.

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه؛ والوثيقة S/2022/762.

تغطية الأحداث المتعلقة بالاستفتاء على الدستور، وصادروا معدات التسجيل وهواتف محمولة الخاصة بهما.

3- عملية السلام

(أ) تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخارطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

13- انتعشت عملية تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في بانغي في 6 شباط/فبراير 2019، منذ عملية الجمع التي أجريت في 4 حزيران/يونيه 2022 مع خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقعة في لواندا في 16 أيلول/سبتمبر 2021، على هامش اجتماع الاستعراض الاستراتيجي المنعقد في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي نيسان/أبريل 2023، جرى حلّ جماعتين مسلحتين موقعتين على الاتفاق. كما حُلّت فصائل ثلاث مجموعات موقعة أخرى، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة الأربع الموقعة التي وافقت على حلها في كانون الأول/ديسمبر 2022. بيد أن التحديات المرتبطة بنزع السلاح وإعادة الإدماج لا تزال قائمة.

14- وخلال اجتماع عُقد في 24 آذار/مارس 2023 لتقييم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وإنعاشها، أطلق رئيس الوزراء عملية تهدف إلى تجسيد عملية الجمع بين الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وخريطة الطريق المشتركة لعملية لواندا على نطاق المحافظات. وقد مكنت هذه الروح الجديدة الحكومة، بدعم من البعثة، من اتخاذ إجراءات لتحسين تنظيم خطة الاتصال بشأن عملية الجمع بين هذين الصكين للسلام. غير أن الخبر المستقل يلاحظ أن تنفيذ صكي السلام آخذ في التباطؤ ويدعو إلى تعبئة جديدة ومزیداً من الالتزام.

(ب) تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري

15- لم يشهد تنفيذ التوصيات الـ 217 المنبثقة عن الحوار الجمهوري المنعقد في الفترة من 21 إلى 27 آذار/مارس 2022 أي تقدم ملحوظ منذ إنشاء لجنة المتابعة بموجب مرسوم 1 آب/أغسطس 2022. ويحد الافتقار إلى الموارد، المقترن بغياب الإرادة السياسية القوية، من فعالية تنفيذ التوصيات.

(ج) عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

16- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2022، وافقت أربع جماعات مسلحة وقعت على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة على حلها. ويتعلق الأمر بالتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، واتحاد القوات الجمهورية الأساسية، واتحاد القوات الجمهورية. وينبغي أن تكثف الجهات المتعاهدة بضمان تنفيذ الاتفاق وتيسيره جهودها الرامية إلى الامتثال للمادة 5(د) من الاتفاق، التي تنص على تعهد الأطراف "بالحل الكامل للجماعات المسلحة في جميع أنحاء الإقليم الوطني".

17- وفي 23 آذار/مارس 2023، أعلن الوزير المسؤول عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ومتابعة الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة أن 227 4 مقاتلاً سابقاً من 14

جماعة مسلحة وقّعت على الاتفاق قد جرى نزع سلاحهم وتسريحهم فعلياً، بمن فيهم 254 امرأة⁽⁸⁾. وفي 5 أيار/مايو 2023، انضم 600 مقاتل سابق من الجماعات المسلحة إلى صفوف القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بعد استقادتهم من ثلاثة أشهر من التدريب.

4- الانتخابات المحلية

18- بموجب المادة 4(ب) من الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، تعهّدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى باعتماد قانون بشأن تحقيق اللامركزية وتنفيذه من خلال النقل الفعال للسلطات والموارد اللازمة إلى المحافظات والبلديات. واعتمد القانون رقم 20-008 المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2020 بشأن تنظيم الجماعات المحلية وسير عملها ليكون بمثابة إطار قانوني للحكومة المحلية.

19- وتعود آخر انتخابات محلية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عام 1988. وكان الجدول الزمني الانتخابي الأولي للهيئة الوطنية للانتخابات قد حدد موعد إجراء هذه الانتخابات في 11 أيلول/سبتمبر 2022، إلا أنها أُجلت إلى 22 كانون الثاني/يناير، ثم إلى 16 تموز/يوليه 2023. وأدى الاستفتاء الدستوري الذي أعلن عنه رئيس الدولة في 30 أيار/مايو 2023 ودعوة هيئة الناخبين في 30 تموز/يوليه 2023 إلى تأجيل الانتخابات المحلية مرة أخرى إلى موعد لم يحدّد بعد. وتسبب الاستفتاء الدستوري في تعليق عملية الانتخابات المحلية.

20- وفي 14 شباط/فبراير 2023، وقّع على الخطة المتكاملة لأمن الانتخابات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خرائط انتخابية وأنشئ 134 فرعاً محلياً للهيئة الوطنية للانتخابات، لتغطية 176 بلدية من المحافظات الـ 20، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثلت التحديات، قبل تعليق العملية الانتخابية المحلية، في وضع الصيغة النهائية للسجل الانتخابي، وتوصيل المواد الانتخابية، وتعبئة التمويل المتبقي.

21- وفي 2 أيار/مايو 2023، أعلنت الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور، خلال مؤتمر صحفي، نيّتها الانسحاب من عملية الانتخابات المحلية⁽⁹⁾. كما دعت إلى إصلاح الهيئة الوطنية للانتخابات، وانتقدت تقطيع أوصالها، واعتبرت أن هيئة تنظيم وتنسيق الانتخابات متحيزة، وأن الشروط غير مستوفاة لإجراء انتخابات شاملة، نظراً للعقبات التي تعترض مشاركة فئات معينة من الأشخاص والأقليات، بمن فيهم اللاجئين والنازحون داخلياً والشعوب الأصلية.

22- ويعتبر الخبر المستقل للانتخابات المحلية بمثابة استجابة سياسية للأزمات المتكررة في جمهورية أفريقيا الوسطى وقاعدة سياسية لإقامة أدوات الحوكمة المحلية في خدمة السكان من ناحية والمساهمة في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد عن طريق إيجاد حلول مجتمعية للمشاكل المحلية. وتشكل الانتخابات المحلية جزءاً لا يتجزأ من تدابير العملية الانتقالية، وتمثل معالم ضرورية لإنشاء ضمانات بعدم تكرار أزمات العقود الأخيرة.

(8) سينيثا ناسانغوي، "تبرع بمركبات لدعم برنامج نزع السلاح والتسريح"، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، 28 آذار/مارس 2023.

(9) Inès Laure N'gopot, « Centrafrique: le Bloc républicain pour la défense de la Constitution se retire du processus électoral », Radio Guira, 3 mai 2023.

باء - السياق الأمني

23- ظل السياق الأمني، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مشوباً بالتوتر. فقد ساد، بسبب تزايد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، لا سيما ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، جو غير مسبوق من انعدام الأمن. واستهدفت غالبية الهجمات قواعد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وحلفائها، كما يتضح من الهجوم على مركز بيلوكو الجمركي في 21 كانون الثاني/يناير 2023، وعلى مواقع الجيش في بيسون، في محافظة نانا مامبيري في 24 كانون الثاني/يناير 2023، والهجوم على سيكيكيدي⁽¹⁰⁾ في 14 شباط/فبراير 2023، والهجوم على تيرينغولو في محافظة فاكاجا في 5 أيار/مايو 2023.

24- ويعاني السكان المدنيون من استمرار انعدام الأمن، مما يحول دون قيامهم بأنشطتهم اليومية. وتؤثر الهجمات المباشرة التي تشنها الجماعات المسلحة على السكان، والتي ترتكب في القرى ومواقع التعدين والحقول والطرق، على النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويجبر السكان المحليون على ترك حقولهم وممتلكاتهم وأنشطتهم المدة للدخل بحثاً عن ملجأ في مكان آمن خوفاً من التعرض للهجوم أو الاغتصاب أو الاختطاف أو القتل. وأدى قدوم موسم الجفاف إلى تفاقم مناخ الانفلات الأمني وتقضي أنشطة ابتزاز الأموال والبضائع والسرقة والتهريب التي تستهدف التجار، تماماً كما حدث في أيلول/سبتمبر 2022، عندما هاجم مقاتلون من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار أربعة تجار في محافظة أوها وسطوا عليهم، واستولوا على بضائعهم وعلى مبلغ كبير من المال، بينما قام مقاتلو "أنتي بالاك" بابتزاز مجتمع فولاني الواقع في محافظة كوتو العليا.

25- وخلال النصف الثاني من عام 2022، نفذت هجمات متكررة على مواقع التعدين على يد مجموعات مسلحة تابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، بما في ذلك حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، في القطاعين الشرقي والغربي، في محاولة للوصول إلى الموارد لتمويل مجهودها الحربي. وينطبق الشيء نفسه على وسط البلد حيث هاجمت حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في آب/أغسطس 2022، مواقع التعدين الواقعة في محافظات نانا غريبيزي وكيمو وكوتو السفلى. وفي ليلة 19 إلى 20 آذار/مارس 2023، أسفر هجوم على موقع تعدين شيمبولو عن مقتل تسعة مواطنين صينيين تابعين للمجمع الذي يستغل الموقع. ووفقاً لنتائج التحقيق الذي أجرته سلطات أفريقيا الوسطى، فإن المسؤولين عن عمليات القتل هم جماعات مسلحة تابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي دحض بدوره هذا الاتهام وأشار بأصابع الاتهام إلى القوات الثنائية الروسية.

26- ويزيد انعدام الأمن من اعتماد السكان على المساعدات الإنسانية. وبسبب منعهم من القيام بأنشطتهم الزراعية والتجارية وتربية الماشية، لا يستطيع الناس ملء مخازن الحبوب لضمان أمنهم الغذائي، وتوفير البذور للمواسم الزراعية المقبلة، والحصول على الضروريات الأساسية.

27- ويحد انعدام الأمن من عملية استعادة سلطة الدولة. ولا يمكن إعادة بناء أو إصلاح الهياكل الأساسية الإدارية والتجارية والتعليمية والصحية والرياضية المدمرة أو المتداعية، مما يحرم سكان المناطق المعنية من الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن آليات الشرطة والعدالة.

28- وتزداد الأوضاع الأمنية حول مواقع التعدين تدهوراً، كما هو الحال في غورديل بمحافظة فاكاجا، وكذلك في كوكي ونداسيما بمحافظة أولكا، وهي مناطق استخراج الذهب. وينطبق الشيء نفسه على

(10) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "جمهورية أفريقيا الوسطى: خبير من الأمم المتحدة يدين الهجوم على القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في سيكيكيدي ويصف المتمردين المسلحين بأنهم "أعداء السلام"، بيان صحفي مؤرخ 1 آذار/مارس 2023.

مبانغانا ومنطقة بريا، حيث تنتشط الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بزعامة حسين دامبوتشا والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بزعامة عبد الله ماتشاي، وهي مناطق غنية بالماس.

جيم - السياق الإنساني

29- تفاقمّت التحديات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير على مواقع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقراها، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، إلى تحركات سكانية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وتوقع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يحتاج 3,4 ملايين شخص، أي أكثر من نصف السكان، إلى مساعدات إنسانية في عام 2023، بزيادة قدرها 10 في المائة مقارنة بعام 2022⁽¹¹⁾. ويمثل الحصول على المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي، فضلاً عن الأمن الغذائي والصحة والحماية، معظم الاحتياجات. ولا يحصل ثلاثة من كل خمسة أشخاص على مياه الشرب المأمونة، وواحد من كل خمسة نازحين داخلياً أو لاجئين في بلد مجاور.

30- وفي 15 نيسان/أبريل 2023، اندلع نزاع داخلي في السودان، البلد الذي تشترك جمهورية أفريقيا الوسطى معه في حدود طولها 174 كيلومتراً في الشمال الشرقي. وفي 30 حزيران/يونيه 2023، سُجِّل 13 824 لاجئاً سودانياً، من بينهم 10 368 ملتمس لجوء في أم دافوك بمحافظة كوتو العليا، حيث لا تزال الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير تعيثُ فساداً. وكان 93 في المائة من اللاجئين من النساء والأطفال؛ وأعيد 3 456 مواطناً من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وطنهم من السودان، حيث لجأوا هناك بسبب النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى⁽¹²⁾.

31- ولأن السودان يزود عادة مدينتي أم دافوك وبيرو في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد أدى النزاع إلى زيادة هائلة في أسعار الضروريات الأساسية. وتضاعفت الأسعار بالنسبة لبعض المنتجات: حيث أصبح كيس السكر من وزن 50 كيلوغراماً، والذي كان يكلف 40 000 فرنك أفريقي قبل النزاع، يباع بسعر 80 000 فرنك أفريقي في بيرو؛ ووعاء صغير من الدخن، الذي كان يباع في السابق مقابل 500 فرنك أفريقي، يُشترى مقابل 1 000 فرنك أفريقي.

32- وتنتشر الألغام والأجهزة المتفجرة في عدة مناطق في الشمال الغربي، بما في ذلك محافظات أوهام وأوهم بيندي ونانا مامبيري ومامبيري كادي. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمقتل 18 شخصاً بينهم 15 مدنياً بينهم 10 أطفال، في 34 حادثاً وحادثة باستخدام عبوات ناسفة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2023. وفي هذه المناطق، يتعرض ما يقرب من 940 000 شخص محتاج، تستهدفهم الجهات الفاعلة الإنسانية في عام 2023، لخطر تأخير مساعداتهم أو تعليقها. ويدعو الخبير المستقل الشركاء التقنيين والماليين إلى دعم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في عمليات إزالة الألغام.

(11) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استعراض الاحتياجات الإنسانية - جمهورية أفريقيا الوسطى، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(12) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "جمهورية أفريقيا الوسطى: تقرير الحالة"، تحديث بتاريخ 10 تموز/يوليه 2023، الصفحتان 8 و9 (النسخة الفرنسية).

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - انتهاكات حقوق الإنسان على يد القوات المشاركة

1- الجماعات المسلحة

33- واصلت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. وأبلغ الخبير المستقل بأنه في الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى آذار/مارس 2023، ارتكبت هذه الجماعات 650 انتهاكاً لحقوق الإنسان. وشملت هذه الهجمات 190 ضحية. وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير، تمثلت معظم الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فضلاً عن التشويه والاختطاف وسلب الحرية والقتل وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة. ويظل أسلوب عمل الجماعات المسلحة في أغلب الأحيان هو العنف ضد المدنيين، تليه أعمال السرقة والنهب والابتزاز. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كانت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة العودة والمطالبات بالحقوق ورد الاعتبار الأكثر نشاطاً، وهما المسؤولان الرئيسيان عن الانتهاكات المرتكبة ضد السكان المدنيين.

34- وأبلغ الخبير المستقل، خلال زيارته في شباط/فبراير 2023، بأن مقاتلي وحدة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى العاملة في شرق ووسط البلد وكذلك مقاتلي حركة العودة والمطالبات بالحقوق ورد الاعتبار العاملة في الغرب قد ارتكبوا، عن طريق التوغلات في القرى والهجمات على مواقع التعدين والطرق، عدة انتهاكات تتراوح بين التعذيب والقتل والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة والاختطاف والاعتصاب وابتزاز الممتلكات والأموال.

35- وفي 8 آب/أغسطس 2022، وفقاً لشعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة، تعرضت أربع فتيات تتراوح أعمارهن بين 14 و17 عاماً للاغتصاب ثم الزواج بالإكراه على يد قادة أنتي بالاك⁽¹³⁾. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، هاجم 15 مقاتلاً من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير مجموعة مكونة من 50 مدنياً في محافظة بامينغي - بانغوران ونهبوا ممتلكاتهم. وفي 18 آذار/مارس 2023، احتجز مقاتلون من "الوحدة من أجل السلام" في جمهورية أفريقيا الوسطى 24 مدنياً، من بينهم مسؤولون وصحفيون كاثوليك، كرهائن وسلبوا حريتهم بالقرب من قرية وادا، في محافظة كوتو العليا.

2- قوات الدفاع والأمن

36- ارتكبت قوات الدفاع والأمن، التي تضم القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، والدرك والشرطة، عدة تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ووفقاً لشعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة، في الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2023، ارتكبت قوات الدفاع والأمن 791 انتهاكاً لحقوق الإنسان شملت 218 ضحية⁽¹⁴⁾. وتشمل الانتهاكات والتجاوزات الاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير القانوني، والتي تستهدف إلى حد كبير مجتمعات الفولاني المسلمة التي تعتبر متواطئة مع

(13) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مذكرة فصلية بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2022.

(14) انظر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، المذكرات الفصلية عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2022، ومن تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، ومن كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2023، ومن نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2023.

الجماعات المسلحة. وارتكبت القوات المسلحة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى في المقام الأول انتهاكات شملت المعاملة الإنسانية والمهينة والتعذيب والاختطاف وغيرها من الاعتداءات على السلامة البدنية، بما في ذلك حالات الاغتصاب الموثقة.

37- وترتكب العديد من هذه الانتهاكات والتجاوزات أثناء العمليات التي تنفذها قوات الدرك والشرطة عند نقاط التفتيش ومراكز المراقبة، ولكن أيضاً أثناء العمليات في القرى. وتشكل الضرائب غير القانونية وأشكال الابتزاز ممارسات واسعة الانتشار في قوات الدفاع والأمن. ووفقاً لشعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، احتجز خلال عمليات المراقبة والرصد في مراكز الدرك والشرطة في بريا، 52 شخصاً بالغاً بعد مدة الاحتجاز القانوني. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، في قرية بورنو بالقرب من بريا، اعتقلت عناصر من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوى الأمن الداخلي واحتجزت تعسفاً 64 شخصاً بالغاً قبل ابتزازهم بدفع ما يصل إلى 5 000 و 10 000 فرنك أفريقي لإطلاق سراحهم. ووفقاً لشهادات جمعت من مجتمعات الفولاني والمسلمين، يتعرض أفراد هذه المجتمعات لمعاملة تمييزية عند نقاط التفتيش التابعة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي.

38- وفي نيسان/أبريل 2023، وثقت حالتان تتعلقان بالاحتجاز المطول: واحدة في قسم البحث والتحقيق في مركز درك بانغي، والأخرى في زنزانة الاحتجاز التابعة لدرك كاغا باندورو، في محافظة نانا غريبيزي⁽¹⁵⁾. وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023، وثقت حالات اختطاف واحتجاز أطفال على يد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وفي 21 شباط/فبراير 2023 في سيكيكيدي، تعرض 12 مدنياً من بينهم حدادون وممرضون وأطباء وناشط في مجال حقوق الإنسان لسوء المعاملة على أيدي القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. كما تورطت هذه القوات في حالات اغتصاب فتيات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، وثقت حالتان من حالات الاغتصاب العنيف، بما في ذلك حالة واحدة ارتكبتها عناصر في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ضد نازحة في بلدها، بعد تخديرها وضربها وإجبارها على خلع ملابسها. والحالة الأخرى ارتكبتها دركي في إبيي، ليلة 20 إلى 21 كانون الأول/ديسمبر 2022⁽¹⁶⁾. واختطف عنصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بين تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023 في باتانغافو بمحافظة أوهم، فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً واحتجزت واستخدمت كرفيق جنسي.

3- القوات الثنائية الروسية

39- تورطت القوات الثنائية الروسية في حالات تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان خلال العمليات التي نفذتها بمفردها أو بالاشتراك مع قوات الدفاع والأمن. وسجل الخبير المستقل، خلال زيارته في الفترة من 7 إلى 17 شباط/فبراير 2023، ادعاءات وشهادات تتعلق بحالات إعدام بإجراءات موجزة، وعنف جنسي، ومعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة، وعمليات اختطاف واحتجاز وقتل ارتكبتها القوات الثنائية الروسية ضد مدنيين، لا سيما في محافظة مامبيري كادي. كما ارتكبت انتهاكات ضد أعوان الدولة وموظفي السلطة المحلية، بمن فيهم مفوضو الشرطة ومحافظون.

(15) انظر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التقرير الشهري عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، نيسان/أبريل 2023.

(16) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التقرير الشهري لشهر كانون الأول/ديسمبر 2022 عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ص 4 (النسخة الفرنسية).

40- ووقعت مصادر أخرى انتهاكات ارتكبتها القوات الثنائية الروسية، بما في ذلك فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى ومنظمات المجتمع المدني. وفي حزيران/يونيه 2023، وثق تقرير⁽¹⁷⁾ صادر عن المنظمة غير الحكومية The Sentry أعمال تعذيب ومعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة وعمليات إعدام بإجراءات موجزة وعنف جنسي واسعة النطاق ارتكبت على يد القوات الثنائية الروسية، التي شاركت أيضاً في استغلال الموارد الطبيعية للبلد.

4- القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

41- سجلت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 24 حالة إساءة معاملة مزعومة على يد أفراد حفظ السلام (القبعات الزرق). وفي حزيران/يونيه 2023، تورط 11 جندياً من الوحدة التزانية التابعة للبعثة المنتشرة في قاعدة مؤقتة في غرب البلد في أعمال استغلال واعتداء جنسيين على أربع ضحايا⁽¹⁸⁾. ووفقاً للبعثة، يرجع أصل الأفعال المنسوبة إلى الجنود التزانيين، الذين أعيدوا إلى وطنهم في وقت لاحق، إلى خلل وظيفي في القيادة والتحكم على مستوى التسلسل الهرمي للوحدة.

42- وتكرر أعمال الاعتداء والاستغلال الجنسيين هذه من جانب أفراد قوة سانغاري يشكل تحدياً أمام سياسة عدم التسامح إطلاقاً، التي تهدف إلى تنفيذ تدابير فعالة لمنع الاعتداء وحماية الضحايا وإعادة تأهيلهم. وتعزى الفعالية المحدودة لسياسة عدم التسامح إطلاقاً هذه، في جملة أمور، إلى عدم قيام الدول المساهمة بقوات، والتي يشتبه في ارتكاب بعض أفرادها اعتداءات جنسية وأعمال عنف، بالتحقيق مع الجناة الذين نسبت إليهم تلك الأفعال المجرمة وملاحقتهم قضائياً أمام الهيئات القضائية الوطنية. وفي بعض الأحيان، يُعلن عن إجراء تحقيقات أو يُشرع فيها دون استكمالها، بحيث يفلت الجنود الذين يرتكبون تلك الأفعال من العقاب، مما يحول دون إنصاف الضحايا أمام العدالة.

باء - العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب

1- المحكمة الجنائية الخاصة

(أ) المكاسب

43- وفقاً للمادة 70 من القانون الأساسي رقم 003-15 المؤرخ 3 حزيران/يونيه 2015 المتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة وتنظيمها وسير عملها، جُددت ولاية المحكمة، التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بموجب القانون رقم 001-23 المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2023 لفترة خمس سنوات أخرى.

44- وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدرت الشعبة الابتدائية لدائرة الجنايات بالمحكمة الجنائية الخاصة حكمها الأول⁽¹⁹⁾، الذي أدان ثلاثة أعضاء في حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد

(17) The Sentry, *Architectes de terreur: comment le Groupe Wagner renforce son emprise sur l'État en République centrafricaine*, juin 2023.

(18) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تستجيب لمزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين"، بيان صحفي، 9 حزيران/يونيه 2023.

(19) المحكمة الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، مكتب المدعي الخاص ضد أدوم عيسى سالييت المعروف باسم بوعزيزي وعصمان يعوبة وظاهر محمد، الحكم رقم 003-2022، الصادر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

الاعتبار بعقوبة السجن لمدد تتراوح بين عشرين عاماً والسجن المؤبد لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في كوندجيلي وليمونا، في محافظة أوهم بيندي، في أيار/مايو 2019. ويُعدّ هذا القرار التاريخي اعترافاً بمعاناة النساء ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وقَدّم استئناف أمام دائرة الاستئناف التي امتدت جلساتها من 30 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه 2023. وأُجلّ قرار الاستئناف، المزمع إصداره في 19 حزيران/يونيه، إلى 20 تموز/يوليه 2023. وبعد النظر في دعاوى الحقوق المدنية، أصدرت دائرة الجنايات قرارها في 19 حزيران/يونيه 2023، والذي يمنح الضحايا الـ 26 تعويضات تتراوح بين 200 000 ومليون فرنك أفريقي في إطار جبر الأضرار.

45- ومن بين القضايا قيد النظر، هناك قضيتان في مرحلة التحقيق التمهيدي، و23 قضية قيد التحقيق أمام دائرة التحقيق، وقضية واحدة معروضة أمام دائرة الاستئناف. وفيما يتعلق بالأشخاص الملاحقين قضائياً، هناك 22 ظنياً يشتبه بارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، و18 محتجزاً، بينهم 15 ظنياً و3 مدانين ابتدائياً، فيما يخضع 3 أشخاص للمراجعة القضائية و3 آخرين في حالة سراح مؤقت.

46- وفي 18 آذار/مارس 2023، اعتُقل حسين دامبوشا⁽²⁰⁾، قائد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، في سام أوندجا، شمال بريا، في محافظة كوتو العليا، خلال عملية مشتركة بين قوى الأمن الداخلي والبعثة⁽²¹⁾.

(ب) التحديات

47- لا تملك المحكمة الجنائية الخاصة، على غرار لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، صندوقاً محدداً لتعويض الضحايا. ويشكل الجبر بعداً أساسياً في مكافحة الإفلات من العقاب، والاعتراف بوضع الضحايا والحاجة إلى إعادة تأهيلهم. ويحدّ عدم وجود مثل هذا الصندوق من فرص استعادة حقوق الضحايا.

48- ويود الخبير المستقل أن يوجه الانتباه إلى احتمال وجود خطر التباين والتشرد في تنفيذ الجبر من جانب المحكمة الجنائية الخاصة، ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، والمحاكم الوطنية. وينبغي الامتناع عن القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى "إحالة الدعاوى بطريقة انتقائية" إلى هذه الهيئات حسب مستوى التعويضات الممنوحة بشأن وقائع وحالات مماثلة. ويشجع الخبير المستقل المحكمة واللجنة على التعجيل باعتماد مذكرة تعاون بينهما.

2- لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة

(أ) المكاسب

49- قدمت لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة تقريرها السنوي الأول عن أنشطتها إلى رئيس الدولة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022. وخلال عام 2022، وضعت المؤسسة استراتيجيتها الاتصالية ونظامها الداخلي. ونظمت المؤسسة، في إطار مرحلتها التحضيرية، بعثتين لإذكاء الوعي بالإضافة إلى

(20) انظر الوثيقتين S/2019/930 و S/2023/87، حيث يشار إلى حسين دامبوشا على أنه مرتكب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

(21) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بيان صحفي بتاريخ 21 آذار/مارس 2023.

دورات تدريبية وتبادل الخبرات، وأنشأت فروعاً محلية في ست مدن في كانون الأول/ديسمبر 2022. وتعهد رئيس الجمهورية، لدى تلقيه التقرير السنوي للجنة، بدعم اللجنة في تنفيذ خطة عملها.

(ب) التحديات

50- لا يزال الافتقار إلى الموارد المالية والتقنية يشكل تحدياً، حيث تكافح المؤسسة من أجل تعبئة الموارد. ووفقاً لنائب رئيس لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة⁽²²⁾، تلقت المؤسسة في عام 2022 منحة قدرها 200 مليون فرنك أفريقي من الدولة بناء على طلب أولي قدره 600 مليون فرنك أفريقي، أي ثلث الميزانية المطلوبة. ويُقدّر أن المؤسسة تحتاج إلى تمويل قدره مليار فرنك أفريقي لعام 2023. والمقر الرئيسي الذي أُتيح للجنة في تموز/يوليه 2022 هو مبنى مستأجر يستحوذ إيجاره على جزء كبير من المخصصات المالية غير الكافية أصلاً.

51- ولا تزال قدرة لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة على تفعيل ولايتها في جميع أنحاء البلد هدفاً يتعين تحقيقه، فضلاً عن تطوير الأدوات والمعدات العملية لتنظيم جلسات الاستماع. وتشكل إدارة العواطف والاستجابة بشكل مناسب لكل حالة من الحالات في إطار التعاطي مع الجناة والضحايا وأصحاب الحقوق تحديات يجب رفعها.

3- المحاكم الوطنية

52- بعد الجلستين الجنائيتين اللتين عقدتا في عام 2022 في بانغي، عقدت الجلسة الأولى لعام 2023 في محكمة استئناف بانغي في الفترة من 6 شباط/فبراير إلى 8 آذار/مارس. ووفقاً للقانون، تعقد جلسات جنائية مرة كل ستة أشهر في محاكم الاستئناف الثلاث في بانغي وبامباري وبوار. ولمعالجة العدد الكبير من ملفات القضايا المتعلقة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، أوصى الخبير المستقل بعقد جلسات إضافية، لكن الحكومة أشارت إلى نقص الموارد اللازمة لتنفيذ ذلك.

53- ولا تعمل المحاكم العسكرية التي أنشئت في آذار/مارس 2017 لمحاكمة الأفراد العسكريين المذنبين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل كامل، باستثناء محكمة بانغي، التي عقدت جلسة استماع جنائية واحدة فقط في عام 2021. ومن المهم إعادة هذه المحاكم إلى دائرة العمل، لأنها قد تسهم بفعالية في مكافحة الإفلات من العقاب وردع قوات الدفاع والأمن عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

4- الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال

54- في 20 آذار/مارس 2023، زوّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال بمبنى مرجعي وأدوات لإدارة قواعد البيانات، لتحسين تقديم خدماتها في مجالات التحري والتحقيق والرعاية النفسية والطبية، والدعم القانوني والقضائي، وتدابير الإنذار والتدخل. وينص المرسوم رقم 007-15 المؤرخ 8 كانون الثاني/يناير 2015 المتعلق بإنشاء الوحدة على التعاون بين الوحدة ومكتب المدعي العام من أجل بدء الإجراءات القضائية في القضايا الجاهزة. بيد أن هناك عدة اختلالات تعوق التنفيذ الأمثل لولاية هذه الآلية الهامة لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني وردعهما.

(22) Radio Ndeke Luka, « Défis et perspectives pour la CVJRR, Serge Hubert Bangui fait le point », 2 janvier 2023.

55- وتشمل العقوبات المعترضة الجوانب الإدارية والتشغيلية والمالية. ولا تزال حالة الاستعداد لإجراء تحقيقات والاحتفاظ بالسجلات وقواعد البيانات متدنية. وبالإضافة إلى مغادرة موظفين مدربين للعمل في مؤسسات وطنية أخرى، تعاني الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال من عدم كفاية التمويل لتوفير حزمة من الخدمات التكميلية للضحايا. ويجب إيلاء اهتمام خاص للافتقار إلى الدعم الاجتماعي والشراكة مع هيئات أخرى قادرة على تولي أنشطة الوحدة، لا سيما من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تنسيق أفضل بين الوحدة ومكتب المدعي العام لتسريع الإجراءات القضائية المتعلقة بمرتكبي العنف الجنسي المزعوم المتصل بالنزاع.

جيم - المسائل المواضيعية

1- الأطفال

56- في 31 آذار/مارس 2023، ركز الحوار التفاعلي في الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان على حالة الأطفال⁽²³⁾. ويسلط التقييم الذي أجراه مختلف المشاركون الضوء على التحديات الرئيسية التي تعرض للخطر تمتع الأطفال بحقوقهم والحاجة إلى استجابات شاملة على المدى القصير للحيلولة دون تدهور حالة الأطفال.

57- وقد أدى استمرار النزاع إلى تفاقم وضع الأطفال المحفوف بالمخاطر في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال ما يقرب من 3 ملايين طفل في عداد الضحايا نتيجة لمخلفات الأزمة السياسية والعسكرية في البلد. وبالإضافة إلى قانون حماية الطفل، المعتمد في عام 2020، اعتمدت جمهورية أفريقيا الوسطى العديد من الصكوك الإدارية لمنع انتهاكات حقوق الطفل وردعها في سياق الأزمة، بل أيضاً لرعاية الأطفال ضحايا مخلفات الأزمة. وتشكل خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال لعام 2022، وخطة العمل التنفيذية لمكافحة الزواج بالإكراه والزواج المبكر للفترة 2019-2023، وخطة العمل التنفيذية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2022-2023، استناداً إلى المرسوم رقم 20-077 المؤرخ 13 آذار/مارس 2020، جزءاً من حزمة الصكوك هذه التي وضعتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

58- وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال هناك أطفال منخرطون في جماعات وقوات مسلحة أو انشقوا عنها، وأطفال مرتبطة أوضاعهم بالشوارع، وأطفال تيتنوا وأطفال تم التخلي عنهم وأطفال انفصلوا عن والديهم، وأطفال محتجزون، وأطفال أرباب أسر معيشية، وأطفال محرومون من التعليم والرعاية الصحية الأساسية والهوية، وأطفال ضحايا سوء التغذية، فضلاً عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني، وارتفاع معدلات وفيات الرضع، والزواج المبكر والقسري، وأطفال ضحايا الاتجار. وقد تدهورت نوعية التعليم تدهوراً كبيراً، ويعزى ذلك على وجه الخصوص إلى تدني مستوى الاستثمار في هذا القطاع. ويتعذر على 25 في المائة من الأطفال الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية. ويرتفع هذا المعدل إلى 30 في المائة بالنسبة للفتيات. ويشكل تدني معدل التحاق الأطفال بالمدارس

(23) شارك في هذا النقاش التفاعلي كل من فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ أرنو جوباي أبازين، وزير الدولة لشؤون العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحكومة الرشيدة، وحافظ الأختام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومحمد آغ أيوبا، نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، المسؤول عن الشؤون الإنسانية؛ وكارونوتي تشورامون، عضو لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه؛ وفرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ وياو أغبيستي، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

عاملاً يفاقم عملية تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة، والاتجار بالفتيات، وزواج الفتيات المبكر. وجمهورية أفريقيا الوسطى هي من بين البلدان العشرة في العالم حيث يتأثر الأطفال أكثر من غيرهم بتغير المناخ⁽²⁴⁾.

59- وفي الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى آذار/مارس 2023، وقّع 506 أطفال ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، التي شملت بشكل رئيسي التجنيد من جانب الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير⁽²⁵⁾. وجرى إحصاء 229 ضحية، فضلاً عن حالات اعتداء بدني واحتجاز تعسفي وعنف جنسي، من بينهم 72 فتاة. وعلى الرغم من التزام بعض الجماعات المسلحة بالامتناع عن تجنيد الأطفال في صفوفها، جذبت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى 91 طفلاً في حزيران/يونيه 2022 و58 طفلاً في الربع الثالث من عام 2022.

2- النساء

60- تشكل النساء 51 في المائة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى⁽²⁶⁾. وتتص المادة 7 من القانون رقم 16-004 المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، الذي يؤسس للمساواة بين الرجل والمرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على تخصيص حصة لا تقل عن 35 في المائة للنساء في هيئات صنع القرار المشغولة عن طريق التعيينات والترشحات، سواء على مستوى القطاعات الحكومية أو الخاصة. وقبل ثلاث سنوات فقط من انتهاء فترة العشر سنوات المحددة بموجب المادة 8 من القانون المذكور لتنفيذ نظام الحصص، لم يُحرز أي تقدم ملحوظ. ولا تشكل النساء سوى 13 في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية عن الحاجة إلى حملات لتوعية النساء وتعبئتهن فيما يتعلق بمشاركتهن في الحياة العامة والسياسية، التي يعتبرها بعض السكان خطأً، بمن فيهم النساء أنفسهن، مجالاً حكراً على الرجال، وذلك بناءً على أحكام مسبقة وجب تفكيكها.

61- ولم يبدأ تنفيذ برامج محددة لصالح المرأة، بما في ذلك خطة العمل المتعددة السنوات للجنة الاستراتيجية للفترة 2022-2023 في سياق مكافحة العنف الجنساني المتصل بالنزاع، بسبب نقص الموارد. وتواجه عمليات الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال في إطار حماية الفتيات والنساء ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني تحديات كبيرة، تقوض جهود مكافحة الإفلات من العقاب، ومن ثم الاعتراف بوضع الضحية وما يرتبط بذلك من تعويض.

62- وتواجه النساء في جمهورية أفريقيا الوسطى انتهاكات عديدة لحقوقهن: العنف الأسري، واتهامات بالسحر، والتمييز، والعنف الجنساني الذي تغذيه القوالب النمطية والممارسات الضارة. وقد تعطلت آليات الوقاية، بما في ذلك آلية الإبلاغ، والحلول الانتقالية مثل دور الإيواء ومراكز الحماية بسبب النزاع وباتت تحتاج إلى ديناميكية جديدة. وفي الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى آذار/مارس 2023، عانت 284 امرأة

(24) Bureau régional pour l'Afrique de l'Ouest et centrale du Fonds des Nations Unies pour l'enfance,

Consolidated Emergency Report 2022, mars 2023, p. 15

(25) انظر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، المذكرات الفصلية عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2022، ومن تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، ومن كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2023.

(26) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *استعراض الاحتياجات الإنسانية - جمهورية أفريقيا الوسطى*، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

من انتهاكات حقوق الإنسان، تسببت فيها جهات فاعلة في النزاع. وتشمل هذه الانتهاكات أساساً العنف الجنسي المتصل بالنزاع وسوء المعاملة والتشويه أو التعذيب، والاحتجاز التعسفي.

63- وتواجه النساء، في حالة انتهاك حقوقهن، عقبات تحدّ من فرص لجوئهن إلى العدالة. ويرجع ذلك إلى قلة الوعي بحقوق المرأة ومحدودية معرفة القضاة وموظفي إنفاذ القانون بالمعاهدات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة، وبطء مسار العدالة والفساد السائد، فضلاً عن الوصم الذي يلحق بالمرأة التي تبشر إجراءات قانونية، علماً أن هذه الإجراءات تظل مسألة معقدة في غياب المساعدة القانونية، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى⁽²⁷⁾.

3- التدريب المهني للشباب

64- لا تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى للشباب سوى القليل من الفرص في مجال التدريب المهني. ويؤثر هذا الوضع على ارتفاع معدل البطالة وصعوبات الاندماج، بما في ذلك بالنسبة للشباب الذين ينسحبون من الجماعات المسلحة. ويعزى تطور القطاع غير النظامي جزئياً إلى افتقار الشباب إلى المؤهلات المهنية. ولا جدال في أن استحالة الحصول على عمل تدفع نسبة كبيرة من الشباب، الذين يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لإعالة أنفسهم، إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وتُعَرِّض هذه الظاهرة الفتيات أيضاً للزواج المبكر. وينبغي أن يشكل التعليم والتدريب المهني والزراعي والتدريب المهني وسائل لتسخير إمكانات الشباب.

4- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

65- أدى انعدام الأمن إلى تفاقم تدهور مستويات المعيشة. فارتفع أسعار المواد الغذائية والوقود، والافتقار إلى الهياكل الاجتماعية الأساسية، وضعف قدرة النظام الصحي، كلها تحديات تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي 3 كانون الثاني/يناير 2023، تقرر بموجب قرار إداري فيما بين الوزارات زيادة أسعار البنزين والديزل والبترو، مما أدى إلى زيادة أسعار بعض المنتجات، التي تضاعفت تقريباً. ويواجه السكان، الذين تستمر قوتهم الشرائية في التدهور، صعوبات هائلة في الحصول على الضروريات الأساسية.

66- ومنذ بداية عام 2023، هزّت البلاد سلسلة من الإضرابات في قطاعات مهمة من الاقتصاد. وبدأ عاملون في مجال الرعاية الصحية في المستشفيات العامة، المطالبون بظروف عمل أفضل، إضراباً في 8 شباط/فبراير 2023، شلّ النظام الصحي رغم أنه لم يستمر سوى ثلاثة أيام فقط في نهاية المطاف. وفي الفترة من 3 إلى 13 نيسان/أبريل 2023، نظّم عمال في شركة أفريقيا الوسطى للنقل النهري، والذين لم يتسلموا راتبهم لمدة ثلاثة أشهر، إضراباً كان يمكن أن يكون له تداعيات على إمدادات المحروقات في البلد. ومنذ شباط/فبراير 2023، نفذ معلمون إضرابات متكررة للمطالبة بتحسين ظروف العمل. وتعرض زعماء النقابات للاعتقال، في انتهاك لمبدأي الحرية النقابية والحق في الإضراب المنصوص عليهما في الصكوك الدولية التي صدقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى.

67- ولا تملك الدولة الموارد والوسائل الكافية لمواجهة كل هذه التحديات، خاصة بعد توقف دعم الميزانية. ورأى فريق من صندوق النقد الدولي، خلال زيارة عمل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 27 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس 2023، أن الوضع الاقتصادي في البلد لا يزال صعباً وأن الآفاق

(27) وضعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قائمة القضايا والأسئلة التي ستعترض فيها جمهورية أفريقيا الوسطى (CEDAW/C/CAF/Q/6).

غير مؤكدة⁽²⁸⁾. ودعا إلى زيادة الإيرادات وتحسين إدارة المالية العامة وشفافيتها. وفي 27 نيسان/أبريل 2023، وافق صندوق النقد الدولي على منح مبلغ يناهز 191,4 مليون دولار، مع دفعة فورية بما قيمته نحو 15,2 مليون دولار، في إطار التسهيل الائتماني الممدد لمدة ثمانية وثلاثين شهراً⁽²⁹⁾. ومن جانبه، يقدر البنك الدولي أنه من المتوقع أن يستمر أكثر من 3,5 ملايين شخص في العيش في فقر مدقع بين عامي 2023 و2025. ويتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3 في المائة في عام 2023 و3,8 في المائة بين عامي 2024 و2025، شريطة التحكم في إمدادات الوقود وتحسين الأمن. ويتعين تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي والشركاء التقنيين والماليين وتركيزه على الأولويات، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية، إلى جانب تعزيز الدور القيادي للدولة في البرامج الممولة.

رابعاً - بناء قدرات المؤسسات الوطنية

68- أشار الخبير المستقل في تقريره السابق إلى الدور الأساسي للمؤسسات الوطنية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة واحترام الحقوق والحريات الأساسية⁽³⁰⁾. وسلط الضوء أيضاً على التحديات الداخلية والمشاركة بين المؤسسات. وتمثل قدرة المؤسسات الوطنية على تقديم المساهمات التقنية، والتنبيه إلى المخاطر على الحوكمة، وإثراء النقاش الديمقراطي وصنع القرار، وحماية الحقوق الأساسية مؤشراً رئيسياً لدرجة ترسيخ سيادة القانون. ومن الضروري، في سياق العملية الانتقالية، النهوض بقدرات هذه المؤسسات فيما يتعلق بدورها وتعزيز التأزر بين المؤسسات وديناميات العلاقات مع الحكومة، مع الحفاظ على استقلالها، وذلك بدعم من الشركاء الدوليين.

69- وفي آذار/مارس 2023، وعلى هامش الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، أشرف الخبير المستقل على تنسيق جلسات عمل بين وفد وزارة العدل وأفرقة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظم اجتماعاً ثنائياً مع وفد وزارة العدل وفريق من إدارة المؤسسات الوطنية وآليات إقليمية. وتقرر تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال آليات تدريب المفوضين، فضلاً عن دعم البحث عن التمويل. ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح متابعة الالتزامات المتعهد بها في هذا اللقاء.

70- ولاحظ الخبير المستقل أن جمهورية أفريقيا الوسطى تأخرت في تقديم تقاريرها الدورية إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. ولاحظ أيضاً وجود ثغرة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه الهيئات وعن الاستعراض الدوري الشامل. والغرض من إنشاء اللجنة الوطنية لصياغة التقارير ومتابعة التوصيات هو معالجة أوجه القصور تلك. بيد أن اللجنة تحتاج إلى بناء القدرات التقنية والدعم المالي لتنفيذ برنامجها. وأشرف الخبير المستقل على تنسيق جلسات عمل بين وزارة العدل وأفرقة الاستعراض الدوري الشامل، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، من أجل تحديد الاحتياجات في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات لتعزيز صياغة التقارير، بما في ذلك من خلال شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة والمركز دون الإقليمي لحقوق

(28) صندوق النقد الدولي، "خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون زيارة عمل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى"، بيان صحفي رقم 65/23، 8 آذار/مارس 2023.

(29) صندوق النقد الدولي، "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على منح جمهورية أفريقيا الوسطى مبلغ 191,4 مليون دولار في إطار التسهيل الائتماني الممدد"، بيان صحفي رقم 129/23، 27 نيسان/أبريل 2023.

(30) A/HRC/51/59.

الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وهو المكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان لوسط أفريقيا، ومقره في ياوندي.

71- وقبل سبع سنوات من نهاية مدة خطة التنمية المستدامة - أفق 2030، من الصعب تحديد مستوى التنفيذ في ظل التحديات الكبيرة المتعلقة بتمكين المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار، وإصلاحات قطاع العدالة والأمن، والحوكمة، والصحة، والتعليم ومكافحة تغير المناخ، التي لا تزال قائمة. وثمة حاجة إلى تنسيق أفضل لجهود فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء التقنيين والماليين لتوفير الدعم المناسب وبناء القدرات. ومع ذلك، لا يمكن لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تعول على دعم المجتمع الدولي ومساعدته فحسب؛ بل يجب عليها تعبئة مواردها الداخلية.

خامساً - تحليل استشرافي لحالة حقوق الإنسان والتنمية

72- إن انعدام الأمن وحالة حقوق الإنسان مرتبطان ببعضهما البعض. فقد بلغ معدل الفقر نحو 80 في المائة من السكان، وهو ما جعل جمهورية أفريقيا الوسطى تحتل المرتبة 188 من بين 191 بلداً في العالم، والمرتبة 50 في أفريقيا، وفقاً لأحدث تصنيف لمؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽³¹⁾. ويحدّ المناخ العام المتسم بانعدام الأمن، والذي يفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان، إلى حد كبير من الجهود التي تبذلها الحكومة لدعم تنمية الاستثمار الوطني والدولي واستقطابهما.

73- وتشهد الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل تباطؤاً بسبب انعدام الأمن والشعور بالخوف الذي يخيم على السكان. ويؤثر تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها، اللذان يشكلان معظم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة، تأثيراً مباشراً على تطور الأنشطة التي تمارسها غالبية السكان. ووفقاً للبنك الدولي، يعيش 75 في المائة من سكان أفريقيا الوسطى على الزراعة، وخاصة النساء⁽³²⁾. ويجب على الدولة إجراء إصلاحات، بما في ذلك في مجال الأمن، لضمان تنمية القطاع الزراعي، الذي يمكن أن ينتشل الملايين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من الفقر أو الفقر المدقع.

74- وإن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من جانب الجماعات المسلحة والقوات الثنائية الروسية يُوسّع رقعة أوجه عدم المساواة العميقة التي تمهد الطريق لانتهاكات متعددة لحقوق الإنسان. وتؤثر سيطرة الجماعات المسلحة على المناجم على استدامة النزاع، حيث تستخدم هذه الجماعات الأرباح المحققة لدعم جهودها الحربية. والغرض من وضع إطار أفضل للاستغلال المنظم للموارد الطبيعية والتقسيم المناسب للموارد المستخرجة هو توفير آفاق للابتكار في مجال ريادة الأعمال.

75- والحوكمة المحلية، التي ينبغي أن تشكل أداة أساسية في وضع برامج التنمية المحلية وتنفيذها، أصبحت بعيدة المنال ولم تجسّد على أرض الواقع بما فيه الكفاية. وكانت الانتخابات المحلية فرصة لبناء أسس ديمقراطية محلية يقودها ممثلون محليون منتخبون في خدمة المجتمعات الشعبية. والحوكمة المحلية هي رافعة قوية للتنمية المحلية ومن ثم لاستعادة سلطة الدولة.

(31) انظر Programme des Nations Unies pour le développement, Rapport sur le développement humain 2021/2022: presentation.

(32) Banque mondiale, « La République centrafricaine peut sortir des millions d'habitants de la pauvreté en modernisant son secteur agricole », communiqué de presse no 2023/048/AFW, 10 mars 2023.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

76- رغم تراجع قدرات الجماعات المسلحة، فإنها لا تزال تبث الرعب. وهي تواصل التسبب في معاناة لا داعي لها للسكان وتهاجم مواقع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وحلفائها. وأعمال الجماعات المسلحة دليل على معاداتها للسلام.

77- ويجب أن تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن التي تتمثل مهمتها في حماية السكان المدنيين. ويجب تعزيز آليات المساءلة داخل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والدرك والشرطة، ويجب أن تكون المحاكم العسكرية قادرة على التعامل الفوري مع القضايا المتعلقة بالاعتداءات والتجاوزات التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن.

78- ويجب أن تترجم استعادة سلطة الدولة إلى استراتيجية سياسية إنمائية محددة بوضوح، بمشاركة نشطة من السكان. ويجب أن يُلمس ذلك من خلال إعادة الإعمار والتأهيل بما يحقق تطلعات السكان في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأنشطة التجارية والزراعية والاقتصادية. ويجب على الدولة أن تؤدي دوراً رائداً وأن تبدي التزامها وأن تعبئ الموارد المحلية قبل التماس الدعم من الشركاء التقنيين والماليين.

79- والمؤسسات الوطنية مثل المجلس الدستوري، والهيئة العليا للحكومة الرشيدة، والمجلس الأعلى للاتصالات، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومجلس الوساطة، هي الجهات المكلفة بمراقبة سيادة القانون والحكومة الاجتماعية والديمقراطية والمالية والاقتصادية الرشيدة. ويجب أن توجه القرارات السياسية نحو توطيدها وليس إضعافها بوصفها آليات أساسية توفر ضمانات عدم التكرار والدفاع عن السلام والمصالحة، وبوصفها أدوات أساسية للعملية الانتقالية.

80- وتتطلب استعادة السيطرة على الأمن التزاماً متجدداً من المجتمع الدولي بتدريب قوات الدفاع والأمن وتجهيزها ونشرها لدعم استعادة سلطة الدولة.

81- وينبغي أن يكون حل الجماعات المسلحة وتسريح الأفراد التابعين لهذه الجماعات ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم عسكرياً أو اجتماعياً واقتصادياً هدفاً قصير الأجل ومتوسط الأجل للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وخريطة الطريق المشتركة لعملية لواندا. وينبغي للجهات المتعهددة بضمان تنفيذ الاتفاق وتسييره، بالتنسيق مع مجلس الأمن وفي إطار قائمة الجزاءات الصادرة عنه، أن تتخذ تدابير ملموسة لمعاقبة الجماعات المسلحة التي لا تمتثل للالتزاماتها أو تسارع بتنفيذ إجراءات ضد الأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم على قائمة الجزاءات.

82- وينبغي أن تعيد سلطات أفريقيا الوسطى صياغة الإطار الاستراتيجي والتشغيلي لتدخل القوات الثنائية الروسية عبر وضع أهداف محددة زمنياً. وإن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها هذه القوات غير مقبولة. ويجب أن تلاحق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قضائياً مرتكبي هذه الجرائم وأن تحقق العدالة للضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب وضع حد للعراقيل التي دبرتها هذه القوات لمنع التعاون بين قوات الدفاع والأمن وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

83- ويجب تكثيف مكافحة الإفلات من العقاب وتجسيدها في إطار الآلية التي تتيح لمكتب المدعي العام تحريك الدعوى من تلقاء ذاته وإجراء تحقيقات منهجية متى وجدت ادعاءات بحدوث انتهاكات

لحقوق الإنسان بغض النظر عن الجهة المسؤولة عنها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال ونظام العدالة، بغية تنظيم جلسات جنائية استثنائية مكرسة لحالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويتطلب تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب أيضاً أداء فعّالاً من جانب محكمتي الاستئناف في بامباري وبوار، فضلاً عن وضع ضمانات بعدم التكرار، واتخاذ تدابير لحماية الضحايا وتوفير سبل اللجوء إلى العدالة. ويجب أن تكون تعويضات الضحايا في صميم مكافحة الإفلات من العقاب.

84- ويعدّ دور فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين الآخرين أساسياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بتمكين المرأة (الهدف 5). ويجب على الشركاء التقنيين والماليين وكذلك على الدولة وضع التحديات التي يواجهها الشباب والأطفال والنساء في صميم أولوياتها، من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والزراعي. ويمكن أن توفر هذه التدابير فرصاً لهذه الفئات الضعيفة وتحد من تعرضها لعواقب النزاع.

85- ولا ينبغي أن تحول الاحتياجات الإنسانية الملحة للبلد دون التخطيط لاستراتيجية إنمائية طويلة الأجل، بطرق منها وضع سياسات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام 2040 من أجل الأطفال في أفريقيا، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، فضلاً عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم الخبير المستقل.

86- وأدى الاستفتاء الدستوري في 30 تموز/يوليه 2023 إلى انقسام مجتمع أفريقيا الوسطى، حول الأبعاد الفعلية للإصلاحات التي أدخلها الدستور الجديد الذي اعتمد بنسبة 95 في المائة. وتتطلب العملية الانتقالية من سلطات أفريقيا الوسطى سياسة توافقية شجاعة لتوحيد جهود مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك فتح حوار سياسي حقيقي وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري فضلاً عن الوفاء بالالتزامات في إطار الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وخريطة الطريق المشتركة لعملية لواندا.

باء - التوصيات

87- يوصي الخبير المستقل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى باتخاذ التدابير الملموسة التالية:

(أ) إحياء عملية تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وخريطة الطريق المشتركة لعملية لواندا، والالتزام وفق خطة محددة بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري البالغ عددها 217 توصية من خلال اتخاذ إجراءات سياسية ملموسة لتشجيع الجهات الفاعلة الأخرى في النزاع على الوفاء بالتزاماتها؛

(ب) التعجيل بتنفيذ الإصلاحات في قطاع الأمن من خلال تعزيز تدريب قوات الدفاع والأمن بالاستناد إلى وحدات تدريبية تشمل الانضباط وحقوق الإنسان، من بين أمور أخرى، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز معدات قوات الدفاع والأمن وقيادتها؛

(ج) مكافحة الإفلات من العقاب بشكل فعال، بما في ذلك من خلال تنظيم جلسات جنائية في محاكم الاستئناف في بانغي وبامباري وبوار، واتخاذ التدابير اللازمة لاستئناف عمل المحاكم العسكرية؛

(د) تزويد الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال بالوسائل الكافية للقيام بمهمتها في جميع أنحاء البلد، وضمان تعاونها السلس مع المؤسسات القضائية في إجراء تحقيقات ميدانية؛

(هـ) إنشاء آليات للمراقبة والتقييم والمساءلة داخل الجهاز القضائي والجيش والشرطة والدرك وفي الخدمات العامة عموماً، وضمان المتابعة الدورية، التي تكفلها بوجه خاص الجمعية الوطنية أثناء جلسات الأسئلة الموجهة إلى الحكومة ومديري المؤسسات المعنية، والحرص على إعلام السكان على النحو الواجب بحقيقة عمليات المراقبة، ونتائجها والتدابير التصحيحية المتخذة؛

(و) ضمان الأداء الفعال للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة من خلال تزويدها بموارد كافية ومقر دائم؛

(ز) تزويد آليات مكافحة الإفلات من العقاب بالأموال المخصصة للتعويضات الممنوحة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛

(ح) الحرص على اتخاذ تدابير سياسية وقضائية على وجه السرعة فيما يتعلق بخطاب الكراهية وسلوك التهديد والوعيد، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، من جانب مجموعات معروفة أو متكررة في متهات وسائل التواصل الاجتماعي؛

(ط) تعبئة الموارد اللازمة لإنعاش قطاع التعليم من خلال إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية للمدارس، ووضع برامج للتدريب المهني للشباب والنساء، مع إعطاء الأولوية للزراعة والتكنولوجيات الجديدة، وتشجيع الشباب على تنظيم المشاريع من خلال تدابير تحفيزية، بما في ذلك الحوافز الضريبية؛

(ي) تنفيذ القوانين والبرامج المتعلقة بالتهوؤ بالمرأة، ومشاركتها في عمليات صنع القرار، وتمكينها، والمساواة بين الجنسين في المؤسسات وإمكانية اللجوء إلى العدالة؛

(ك) إنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، من خلال إعادة تنظيم قطاع الموارد الطبيعية، بسبل منها الحوكمة الرشيدة، وإسناد تراخيص التعدين، وإعادة توزيع إيرادات التشغيل لتمويل برامج التنمية؛

(ل) الإسراع بوضع جدول زمني جديد لإجراء الانتخابات المحلية، بعد التأجيلات الثلاثة المتتالية، وتعبئة الموارد اللازمة لتنظيم هذه الانتخابات.

88- ويوجه الخبير المستقل التوصيات التالية إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير والجماعات المسلحة الأخرى:

(أ) إلقاء السلاح والوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. وبالنسبة للجماعات المسلحة التي انسحبت من الاتفاق، إعادة دمجها وإشراكها في تنفيذ خريطة الطريق المشتركة لعملية لواندا. وبالنسبة للجماعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق، الانضمام إلى الاتفاق فوراً والشروع في حلها الكامل طبقاً لما هو منصوص عليه في الاتفاق؛

(ب) الوقف الفوري للهجمات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني ومواقع قوات الدفاع والأمن، ووضع حد لاستخدام الأجهزة المتفجرة وتدمير ممتلكات الناس ونزع ملكيتها.

89- ويوجه الخبير المستقل التوصيات التالية إلى البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) مواصلة التعاون مع الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات في مجال تنمية القدرات والمساعدة التقنية وتكثيفه، بما في ذلك من أجل تنفيذ السياسة الوطنية لحقوق الإنسان وتوصيات الهيئات الإشرافية؛

(ب) التحقق من أن السياسة القائمة على عدم التسامح إطلاقاً تسهم في تطوير البعد الوقائي من خلال اشتراط تدريب أفراد حفظ السلام (القبعات الزرق) في بلدانهم الأصلية وتوفير التدريب المستمر، بعد نشرهم في الميدان، بشأن المخاطر والاحتياطات والعقوبات. والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات في حفظ السلام لوضع إطار زمني لتقديم تقرير عن التحقيقات التي أجريت والملاحظات القضائية ضد مرتكبي الاعتداء الجنسي والعنف المزعومين العائدين إلى وطنهم والأهم من ذلك كله، ضمان إمكانية لجوء الضحايا فعلياً إلى العدالة.

90- ويقدم الخبير المستقل إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا التوصيات التالية:

(أ) تحديد استراتيجية دون إقليمية لتعزيز التعاون القضائي، لا سيما تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية، بالشاركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة بناء السلام؛

(ب) معالجة القضايا العابرة للحدود، مثل انتشار الأسلحة الصغيرة، والترحال، والعودة الطوعية والأمنة والمستدامة للاجئين؛

(ج) دعم التنفيذ الفعال للجان المشتركة المنشأة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة.

91- ويوجه الخبير المستقل التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي:

(أ) تعزيز الدعم السياسي والتقني والمالي اللازم لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري ومختلف صكوك السلام، وتنظيم الانتخابات المحلية؛

(ب) مواصلة وتعزيز الدعم التقني والمالي الطويل الأجل للتعليم، والتدريب التقني والزراعي وتنمية المهارات، لتعزيز تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والخطط الاستراتيجية والتشغيلية ذات الصلة التي وضعتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتقديم الدعم إلى المبادرات والمشاريع التي يطورها الشباب والنساء في القطاعات الزراعية؛

(ج) مواصلة وتعزيز الدعم التقني والمالي لآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق لتعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم؛

(د) مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي للمحاكم الوطنية وتعزيزه، لا سيما لمحاكم الاستئناف في بانغي وبوار وبامباري، في تنظيم جلسات جنائية، بما في ذلك الجلسات الاستثنائية، المكرسة للنظر في قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني، فضلاً عن المحاكم العسكرية، لضمان مساءلة عناصر قوات الدفاع والأمن المسؤولة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية والمالية المناسبة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية المعدلة لعام 2023 للتصدي للأزمة الإنسانية التي تفاقمت بسبب النزاع في السودان وتدفع اللاجئين وطالبي اللجوء في الشمال الشرقي وكذلك العائدين إلى وطنهم من جمهورية أفريقيا الوسطى الذين كانوا لاجئين سابقاً في السودان؛

(و) العمل على التنفيذ الفعال لسياسة عدم التسامح إطلاقاً داخل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك من خلال اشتراط تنمية قدرات أفراد حفظ السلام (القبعات الزرق) قبل وأثناء نشرهم في الميدان، وتعزيز الانضباط في مراقبة وقيادة القوات المنشورة، واتباع قواعد إجرائية صارمة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات والتي ارتكبت عناصر تابعة لها تجاوزات وأعمال استغلال، والتي يجب عليها إجراء تحقيقات على المستوى الوطني في غضون إطار زمني معين، وفي نهاية المطاف، تقديم تقرير عن حالة الإجراءات القضائية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ز) تكثيف وتنسيق تنمية قدرات قوات الدفاع والأمن من أجل إعداد وتعزيز عملية استعادة أمن البلد من قبل القوات الوطنية، وذلك تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا؛

(ح) حشد الجهود اللازمة لضمان مساءلة الأفراد والكيانات الواردة أسماؤهم على قائمة جزاءات مجلس الأمن، عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة.